● أخبار قصيرة

إستئناف صادرات الغاز الإيراني إلى العراق

أعلن سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية في العراق أن صادرات الغاز إلى العراق قد استؤنفت وفقاً للكميات المتفق عليها بين البلدين.
وأعلن محمدكاظم آل صادق، في تصريحات صحفية، عن وجود إتفاق مع العراق لتصدير مابين ٤٠ و ٥٠ مليون مترمكعب من الغاز يومياً، وأكد على عودة تدفق الغاز الإيراني إلى العراق وفقاً للكميات الطبيعية المتفق عليها بعد انتهاء فترة الصيانة. وأكد آل صادق على أن إيران تدعم العراق دائماً في ملف الطاقة وتقدم خدماتها إلى هذا البلد، سواء من خلال صادرات الغاز أو من خلال صادرات الكهرباء المباشرة، وقال: أجرت إيران مؤخراً أعمال الصيانة السنوية لخطوط أنابيب الغاز المستخدمة في التصدير إلى العراق؛ وبينما شهدت هذه الفترة انخفاضاً في تدفق الغاز، إلا أن الصادرات إلى العراق لم تتوقف تماماً، وقد عاد تدفق الغاز إلى وضعه الطبيعي السابق.

١٠٠ مليون دولار.. حجم التبادل التجاري الإيراني-البريطاني

أعلنت وزارة التجارة البريطانية إن حجم التبادل التجاري السلعي مع إيران بلغ ١٠٥ ملايين دولار في عام ٢٠٢٣. وشهد التبادل التجاري بين إيران وبريطانيا عام ٢٠٢٣ نمواً بنسبة ٤٪ مقارنة بالعام السابق له والذي بلغ ٨٠ مليون جنيه. وبلغت واردات بريطانيا من إيران في العام الماضي ١٦ مليون جنيه إسترليني، أي ما يعادل ٢٠ مليون دولار، بانخفاض قدره مليون جنيه إسترليني مقارنة بالعام السابق له. وبلغت الصادرات البريطانية إلى إيران ٦٧ مليون جنيه استرليني أي ما يعادل ٨٥ مليون دولار عام ٢٠٢٣ بنمو نسبته ٦٪، وصدرت بريطانيا بضائع بقيمة ٦٣ مليون جنيه استرليني إلى إيران في العام السابق له.

١٠ تريليونات تومان.. ضرائب السجائر والمحروقات

تظهر إحصائيات مصلحة الضرائب أن عائدات البلاد من بيع السجائر والبنزين وصلت إلى نحو ١٠ تريليونات تومان. وأفادت وكالة تسنيم للأنباء، أن ضرائب بيع المحروقات في إيران خلال الأشهر العشرة الماضية وصلت إلى ٤/٧ تريليون تومان، فيما بلغت عائدات الحكومة من ضرائب بيع السجائر ٤/٨ تريليون تومان، فضلاً عن ١/٨ تريليون أخرى من رسوم مغادرة البلاد.

تحت ذريعة «محاربة الإرهاب»

الكيان الصهيوني يسرق أموال وممتلكات سكان غزة

الوفاق/وكالات- لم تتوقف جرائم وانتهاكات جيش الاحتلال الصهيوني في قطاع غزة عند التدمير والقتل، فمع استمرار الحرب اتسعت ظاهرة سرقة جيش وجنود الاحتلال أموالاً وذهباً وممتلكات من الغزيين تقدر بعشرات ملايين الدولارات، وهو ما يعتبر انتهاكاً للقانون الدولي، حيث تدرج هذه السرقة ضمن لائحة الجرائم المالية المعاقب عليها دولياً.
يأتي ذلك في وقت أقر فيه الجيش الصهيوني أنه منذ بدء الاجتياح البري للقطاع يوم ٢٧ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣ وحتى فبراير/ شباط الحالي، صادر أكثر من ٢٢٠ مليون شيكل (٦٠ مليون دولار) من غزة، وذلك تحت ذريعة "محاربة الإرهاب"، إضافة إلى الاستيلاء على ٢٠٠ مليون شيكل "٥٤/٣" مليون دولار" من بنك فلسطين.
ومع بداية التوغل البري، وثق العديد من جنود الاحتياط سلسلة فيديوهات أثناء سلبهم مقتنيات ومقدرات من منازل الفلسطينيين في شمال القطاع؛ لكن سرعان ما حظر الجيش الصهيوني على جنوده مشاركة مثل هذه الفيديوهات التي أظهرت عمليات نهب وسرقة ممنهجة خلال مداهمة منازل أهالي غزة.
وأظهرت الفيديوهات التي شاركها جنود الاحتلال على شبكات التواصل الاجتماعي قبل الحظر، أن عمليات النهب والسرقة تمت بعدة طرق وأساليب، منها اقتحام المنازل التي طالبوا سكانها بمغادرتها، ثم نهبوها كما حدث في بيت لاهيا، وواصل الجنود عند الحواجز على شارع صلاح الدين سلب مقتنيات وأموال الغزيين النازحين من شمالي القطاع إلى الجنوب.
ويشير حظر الاحتلال مشاركة فيديوهات النهب والسرقة للمنازل في القطاع إلى أن ظاهرة السرقة الممنهجة لأموال الغزيين واسعة جداً، بيد أن وسائل الإعلام الصهيوني تكتمت على الظاهرة، وامتنعت عن تسليط الضوء على تورط جنود من جيش الاحتلال بسرقة ممنهجة لأموال وممتلكات للفلسطينيين، بما يشمل مبالغ مالية ومصاغات ذهبية وهواتف خليوية وحواسيب نقالة.

نهب ممنهج

وتأكيداً على النهب الممنهج للجيش الصهيوني لأموال وممتلكات أهل ومؤسسات غزة، كشفت صحيفة "معاريف" النقاب عن إقدام قوة عسكرية صهيونية خاصة على مصادرة مبلغ ٢٠٠ مليون شيكل "٥٤/٣ مليون دولار"، بعد اقتحامها بنك فلسطين فرع حي الرمال في مدينة غزة.
ونقلت الصحيفة عن ضباط في الجيش أن "جنوداً إسرائيليين كانوا في عمليات عسكرية في حي الرمال بغزة، خاطروا بحياتهم من أجل وضع اليد على مئات الملايين من الشواكل من بنك فلسطين، التي كانت مخصصة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية".
وبحسب مسؤولين في الجيش، فان عملية الاستيلاء على الأموال وقعت خلال هجوم عسكري على منطقة حي الرمال، بعدما تعرض جنود لإطلاق نار من قناص في محيط البنك، حيث وصلت القوة الصهيونية إلى البنك واقتحمته، في حين قام الجنود أنفسهم بتحميل الأموال على مركبات "برينكس"، ولم يتم حتى تحويل الأموال إلى السلطة.

خزينة الدولة

في يناير/ كانون الثاني الماضي، أقر الجيش الصهيوني بالاستيلاء على مبالغ مالية بقيمة ١٥ مليون شيكل من منازل فلسطينية في القطاع، وذلك خلال المداهمات والاقتحامات لمنازل في القطاع، حيث تم تحويلها إلى القسم المالي بوزارة الأمن، وسيتم إيداعها في خزينة الدولة، وفق ما أعلنت الوزارة الصهيونية.
وأفادت القناة ١٢ الإسرائيلية بأن "وحدة نقل الغنائم"، التابعة لشعبة التكنولوجيا واللوجستيات في الجيش الصهيوني، قامت خلال التوغل البري، بـ"مصادرة الأموال التي تم ضبطها في معاقل حماس والمناطق التي تنشط بها، وفي منازل المطلوبين لأجهزة الأمن الإسرائيلية"، على حد زعمها.
وعثر أيضاً في مطلع يناير/ كانون الثاني، بحسب القناة الإسرائيلية، على ما يقرب من مليون دولار، بالإضافة إلى عملات عراقية وأردنية ومصرية لم تفصح الوزارة الصهيونية عن قيمتها.

القانون الدولي

تعليقاً على ذلك، قال مختص بالقانون الدولي وحقوق الإنسان المحامي معين عودة: إن ما يحدث في غزة يعكس الظاهرة التي يمارسها الجيش الإسرائيلي وجنوده بمصادرة وسرقة أموال فلسطينية خاصة ونقلها لإسرائيل تحت ذريعة مكافحة الإرهاب وإن هذه الأموال مخصصة لتمويل عمليات مسلحة ضد إسرائيل.
ولا يستبعد المختص بالقانون الدولي أن تنفذ سلطات الاحتلال تهديداتها وتقتحم المزيد من البنوك الفلسطينية في قطاع غزة أو حتى في الضفة الغربية، مستذكراً تهديدات الاحتلال للمصارف الفلسطينية قبل فترة باقتحامها وفرض عقوبات عليها ما لم تغلق حسابات الأسرى وعوائل الشهداء الذين يحصلون على مخصصات شهرية.
وأوضح عودة أن ما يقوم به جنود الاحتلال في قطاع غزة من عمليات نهب وسلب تأتي استمراراً لقيامهم بسرقة أموال أو مصاغات خلال عمليات البحث والاقتحام لمدن وبيوت فلسطينية في الضفة الغربية، حيث تذهب المسروقات إلى جيوب الجنود دون أي مساءلة أو محاسبة.
ولفت عودة إلى أن القانون الدولي ضمن الحماية للسكان المدنيين الذين يقبعون تحت الاحتلال، وهذه الحماية تشمل أموالهم وممتلكاتهم كذلك، وهي لا تقف عند الأفراد، بل تشمل المؤسسات والشركات الخاصة كالبنوك التي تدخل ضمن هذه الحماية، ولا يحق للقوة المحتلة مصادرة الأموال والممتلكات.

جرائم مالية

وأشار المختص بالقانون الدولي إلى أن إسرائيل تستعمل الذرائع والحجج للالتفاف على القانون الدولي والانتهاكات والجرائم المالية التي تقوم بها، عبر الإدعاء بأن الأموال المصادرة تخصص لتمويل الإرهاب، دون أن تقدم أي أدلة وبراهين لهذه المزاعم والادعاءات.
ويعتقد أن إسرائيل تستعمل الإتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب للعام ١٩٩٩، وقرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ بهذا الخصوص، كحجة لمصادرة أي أموال فلسطينية، رغم أن الإتفاقية والقرار فضفاضان، ولا يتحدثان عن قيام قوة احتلال بمصادرة أموال من الأطراف المحمية بالقانون الدولي.
وخلص بالقول: القانون الدولي يلزم المحتل بعمل كل ما يمكنه من أجل توفير الحماية للأفراد الواقعين تحت الاحتلال وحماية أرواحهم وممتلكاتهم مادامو لا يشاركون بالعمليات العسكرية، وعليه يتوجب على السلطة الفلسطينية والبنوك الفلسطينية التوجه إلى المحاكم الدولية لاتهام إسرائيل بتنفيذ جرائم مالية ضدها والمطالبة باسترداد الأموال، والتعويض عن الضرر كذلك.

الجيش الصهيوني أقرّ أنه منذ ٢٧ أكتوبر وحتى فبراير صادر أكثر من ٦٠ مليون دولار من غزة

المتحدث باسم غرفة الصناعات والمناجم الأفغانية:

ميناء جابهار الطريق الأكثر أمناً للتجار الأفغان

اعتبر المتحدث باسم غرفة الصناعات والمناجم الأفغانية أن ميناء جابهار الإيراني هو الطريق الأرخص والأكثر أمناً لرجال الأعمال والناشطين في الصناعات الأفغانية، وبالتالي يجب عليهم الاستفادة القصوى من القدرات الهائلة لهذا الميناء.
والجدير بالذكر أنه خلال العامين الماضيين، زادت التبادلات التجارية الأفغانية-الإيرانية بشكل ملحوظ، وأكد كبار المسؤولين في البلدين على توسيع هذه التبادلات.
ويعتبر مسؤولون في غرفة الصناعات والمناجم الأفغانية زيادة التجارة بين أفغانستان والجمهورية الإسلامية الإيرانية في مصلحة البلدين، ويقولون إن كلا البلدين يخضعان لعقوبات أحادية من الغرب؛ وعليه فان السوق التجارية بين البلدين هو السوق الأنسب لبعضهما البعض.
وفي هذا الصدد، صرح المتحدث باسم غرفة الصناعات والمناجم الأفغانية عبدالمعيد هاشمي بأنه ولحسن الحظ قد وصلت العلاقات الاقتصادية الأفغانية-الإيرانية في العامين الماضيين الى مرحلة جديدة.
واعتبر هاشمي بأن ميناء جابهار أرخص وأكثر أماناً للصناعيين الأفغان من الموانئ الأخرى، وبالتالي يجب عليهم استخدام هذا الميناء لوارداتهم وصادراتهم.
وفي إشارة إلى أن الصناعيين في مرحلة استخراج مناجم كبيرة بأفغانستان، أفاد المتحدث باسم غرفة الصناعات والمناجم الأفغانية بأن الشركات الإيرانية والأفغانية التي تعمل كمساهمة يجب أن تبني مصانع لتجهيز الأحجار الكريمة في كابول.
واعتبر هاشمي استثمار المستثمرين الإيرانيين في مجال الكهرباء كأحد الفرص الأخرى المتاحة في أفغانستان؛ مضيفاً بأن مدينة كابول تحتاج الى ٦٠٠ ميغاواط من الكهرباء يومياً، وبأنها تعاني من نقص الكهرباء قدره ٣٠٠ ميغاواط مما يتيح الفرصة المناسبة للمستثمرين الإيرانيين للاستثمار في هذا القطاع.
كما أكد هاشمي على ضرورة تبادل الصناعيين بين البلدين، مشيراً الى أنه ينبغي إقامة المزيد من المعارض الاقتصادية والتجارية حتى يتعرف شعبا البلدين على منتجات بعضهما البعض واستخدامها.

قريباً.. توقيع العقد التنفيذي لمشروع آستارا-رشت السككي

كشف السفير الإيراني لدى روسيا عن زيارة مرتقبة لوزير روسي إلى طهران لتوقيع العقد التنفيذي لبناء سكة حديد رشت-آستارا. وأشار كاظم جلالي، في تصريح صحفي، إلى هدف روسيا في نقل مليوني طن من البضائع عبر الجزء الشرقي من ممر الشمال-الجنوب، وقال: دخل الفرع الغربي للممر (روسيا، جمهورية أذربيجان، إيران) حيز التشغيل العام الماضي، وتم التوقيع على اتفاقية بناء سكة حديد رشت-آستارا بحضور رئيسي إيران وروسيا. وأضاف: لحسن الحظ، حظينا خلال الأشهر القليلة الماضية بمتابعات جيدة لهذا الأمر، ونأمل مع حضور الوزير الروسي وزيارته لإيران في الأيام المقبلة، أن يتم توقيع عقد التشغيل التنفيذي والبدء بالمشروع. ومضى جلالي يقول: أما الفرع الثالث من ممر الشمال-الجنوب، أي النقل المشترك لروسيا وبحر قزوين وماوراءه، فهو ذوأهمية كبيرة وهو أفضل طريق لممر الشمال-الجنوب بالنسبة لإيران.. سنلجأ إلى طرف ثالث في فرعين من هذا الممر؛ لكن الفرع الثالث سيستخدم بشكل مباشر قدرات بلادنا لنقل البضائع.

تنشيط أكثر من ٧ آلاف وحدة صناعية معطلة في البلاد

أعلن نائب رئيس الجمهورية للشؤون التنفيذية عن إجراءات الحكومة التنموية ومنها تنشيط أكثر من ٧ آلاف وحدة صناعية معطلة أو شبه معطلة، لافتاً الى أن هنالك مليونين و ٣٠ ألف وحدة سكنية قيد الإنشاء في البلاد.
وخلال مؤتمر عقد بحضور أكثر ٥٠٠ من أساتذة المعارف الاسلامية في جامعات البلاد، أشار محسن منصوري إلى أن أكثر وأكبر أعمال البناء حدثت في العام الماضي، وقال: إن أكثر أعمال البناء بعد انتصار الثورة الإسلامية كانت مشاريع البناء المنجزة في العام الماضي والتي كلفت أكثر من ٣٠٠ تريليون تومان لإكمالها.
وأوضح بأن من وعود الحكومة الثالثة عشرة إنشاء أكثر من مليون وحدة سكنية سنوياً، وقال: يتم حالياً بناء مليونين و ٣٠ ألف وحدة سكنية ونسبة تقدم العمل فيها عال جداً.
وأشار منصوري الى ارتفاع مؤشر النمو في البلاد، وقال: عندما تولينا مهام الحكومة كان هذا المؤشر سلبياً، إلا أنه ورغم كل العقوبات وصل هذا المؤشر إلى ٦٪.